الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-20

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

مترشحو الأحزاب والأحرار يدخلون الحملة بداية من اليوم

وليتنافس المتنافسون على مقاعد البرلمان

646 قائمة حزبية و837 حرة..وميثاق لأخلاقيات الانتخابات
من هنا ينطلق قادة الأحزاب..وبداية "معركة الفايسبوك"

تنطلق، اليوم، رسميا الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 12 جوان المقبل، لانتخاب ممثلي الشعب لعهدة برلمانية تمتد لخمس سنوات، على أن تنتهي الحملة قبل ثلاثة أيام من تاريخ الاقتراع حسب ما ينص عليه القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 73.
إيمان بلعمري

وبما أن الحملة الانتخابية تزامنت واستمرار تفشي فيروس كورونا المستجد، كان رئيس الجمهورية السيد عبد لمجيد تبون قد أمر بتطبيق بروتوكول صحي صارم يضمن سلامة الناخبين والمترشحين طيلة فترة الحملة.

التشريعيات بالأرقام..

وبلغ عدد القوائم المقبولة كليا ودون تحفظ 1483 قائمة منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة حرة في انتظار انتهاء المحاكم الإدارية من الفصل في الطعون المرفوعة أمامها والتي قدر عددها إجمالا بـ 847 طعن، منها 450 طعن تقدمت به أحزاب سياسية و397 وردت من مترشحين أحرار.

وحسب معطيات للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تم استقبال 4900 قائمة عبرت عن رغبتها في المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة وسحبت الاستمارات، فيما بلغ عدد القوائم التي أودعت الاستمارات 2490 قائمة من بينها 1237 تابعة لأحزاب سياسية و1253 قائمة حرة، حيث بلغ عدد ملفات الترشح التي تم إيداعها لدى السلطة 25416 ملف من بينها 12854 ملف تابع لأحزاب و 12562 ملف للأحرار.

ويشكل ميل الكفة لصالح القوائم المستقلة، فيما يتعلق بعدد القوائم التي حظيت بقبول السلطة، العلامة الفارقة لهذه الانتخابات خلال مرحلة إيداع ملفات الترشح، وهو ما اعتبره الكثير من الملاحظين مؤشرا له دلالاته بخصوص المعالم المستقبلية للمجلس الشعبي الوطني المقبل، في انتظار ما سيفرزه الصندوق يوم الحسم.

كما سيكون لهذه الحملة الانتخابية طابعها المميز بالنسبة للشباب الذين دعاهم رئيس الجمهورية إلى الانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة، تحظى بالثقة والمصداقية، مع إسداء تعليماته لتشجيع مشاركة هذه الفئة في هذا الاستحقاق.

ومن أهم القرارات التي اتخذها الرئيس عبد المجيد تبون في هذا الصدد، مجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة لاستحداث الآلية المناسبة إداريا.

محاصرة المال الفاسد..وردّ اعتبار الشباب

وعلى صعيد ذي صلة، وفي إطار الترتيبات الجديدة الرامية إلى إبعاد المال الفاسد عن العملية الانتخابية في كافة مراحلها وتضييق الخناق على من يحاول اللجوء إلى استخدامه، ستجري هذه الحملة تحت مجهر لجنة مستقلة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مكوّنة من ممثلين عن الهيئات التي من شأنها مراقبة الأخلاق العامة والتسيير الشرعي للدولة، أي مجلس الدولة ومجلس المحاسبة وكذا المحكمة العليا.

وستعمل هذه اللجنة على التدقيق وتسليط الضوء على عملية تمويل الحملة الانتخابية بكاملها وفقا لما كان قد كشف عنه رئيس السلطة محمد شرفي وتطبيقا للقانون الجديد للانتخابات الذي نصّ على ضرورة إبعاد المال بكل أشكاله عن العملية الانتخابية في كل مراحلها، تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص والحظوظ بين المترشحين بالإضافة إلى أخلقة الحياة السياسية بسد كل منافذ المحاولات أمام تلاعبات كرّسها قانون الانتخابات السابق.

وفي ذات السياق، تمت إحاطة العملية الانتخابية الخاصة بتشريعيات 12 جوان عبر كافة مراحلها، بما فيها مجريات الحملة، بإطار قانوني من شأنه ضمان حماية الاقتراع من الأعمال المسيئة الرامية إلى تعطيل سيره العادي وممارسة المواطنين لحقهم الانتخابي بكل حرية وهذا بتكريس عقوبات قد تصل إلى 20 سنة سجنا.

كما ستجري الحملة الانتخابية في ظل حزمة من المستجدات التي جاء بها القانون الجديد للانتخابات، على غرار حظر استخدام المترشحين أو الأشخاص المشاركين في الحملة لخطاب الكراهية وكل أشكال التمييز، تماشيا مع ما تضمنه دستور 2020 الذي شدّد في ديباجته على نبذ الفتنة والعنف والتطرف وخطابات الكراهية وكل أشكال التمييز.

وكان رؤساء الأحزاب السياسية وممثلو القوائم المستقلة وقعوا الثلاثاء المنصرم على ميثاق أخلاقيات الممارسات الانتخابية إلى جانب إجراء عملية القرعة الخاصة بتوزيع الحيز الزمني المخصص للمترشحين في وسائل الإعلام الوطنية السمعية–البصرية.

هذا برنامج الحملة الانتخابية

من المنتظر أن يباشر عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم، حملته الانتخابية من الجنوب بتجمعين شعبيين الأول بدار الثقافة ولاية ورقلة والثاني بولاية تقرت، في حين ستكون انطلاقة حزب صوت الشعب، بندوة صحفية ينظمها رئيس الحزب لمين عصماني بمقر حزبه ببئر خادم بالعاصمة، أما الأمين العام لجبهة التحرير الوطني بعجي أبو الفضل فاختار أن يباشر الحملة من مسقط رأسه ببلدية بوسعادة بولاية المسيلة.

وسيبدأ رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، حملته من مسجد عقبة ابن نافع في بسكرة، ليقيم لقاء مع المترشحين في ولاية أولاد جلال ثم مباشرة ولاية باتنة للإشراف على تجمّع شعبي في عين التوتة، كما سيستهل رئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد الحملة الانتخابية بتجمعين شعبين في كل من ولايتي برج بوعريريج وسطيف على التوالي، فيما اختار رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة، جمال بن عبد السلام، شجرة الدردار التي بويع فيها الأمير عبد القادر ببلدية غريس ولاية معسكر لتكون الانطلاقة لحملته الانتخابية.

المتنافسون يكتسحون الفضاء الأزرق

وقد شرعت مختلف التشكيلات السياسية سواء كقوائم حزبية أو مستقلة في حملتها الانتخابية الافتراضية عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي لكسب واستمالة أصوات الهيئة الناخبة في ما يشبه العمل الموازي للحملة الانتخابية الكلاسيكية والتي انطلقت اليوم بصفة رسمية.

وباشرت الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية المستقلة والتي أعربت منذ أسابيع عن نيتها خوض غمار الانتخابات التشريعية المقبلة، الترويج لأسماء مرشحيها عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي ولعل أبرزها صفحات موقع الفايسبوك الذي يستقطب بالجزائر أكبر عدد من المتصفحين مقارنة بمواقع التواصل الأخرى مثل "تويتر" و"انستغرام".

وباتت الصفحات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي للمترشحين المعنيين باستحقاق 12 جوان واجهة لإطلاق الوعود الانتخابية، كما تحوّلت أيقونة مشاركة المنشور الذي يروّج من خلاله صاحب الصفحة لقائمته الحزبية أو المستقلة، والتي سيتنافس من خلالها لنيل مقعد في البرلمان المقبل، إلى علامة فارقة في مدى نشر وتبادل معطيات المترشح وكل ما يقدمه لاستقطاب الناخبين لصالحه، والأصدقاء والداعمين له يتوجب عليهم الدعم بأكبر قدر ممكن من المشاركات لكل منشورات المترشح.

وتواكب الصفحة الواجهة للمترشح كل النشاطات التي يقوم بها المترشحون من خلال البث المباشر والتعليق والدعاية والترويج للأفكار والبرامج التي يطرحها التشكيل السياسي المعني بالانتخابات المقبلة سواء كان حزبيا أو مستقلا.

اختفاء سلبيات العهد البائد

وعلى نقيض ما شهدته الساحة السياسية خلال تشريعيات ماي 2017، لم تظهر لحد الآن صور غير عادية للمترشحين والتي وصفت حينها بالغريبة وكانت محل انتقادات ساخرة من قبل رواد الأنترنت ومتصفحي وسائل التواصل الاجتماعي، في انتظار ما ستسفر عنه باقي أيام الحملة الانتخابية في هذا الخصوص، حيث يغلب الطابع الجدي على جل صور المرشحين الذين حرصوا في تصميم ملصقاتهم الافتراضية على إبراز هويتهم جنبا إلى جنب مع أرقامهم التعريفية، فيما كانت ألوان العلم الوطني القاسم المشترك لكل تلك الملصقات.

وبهذا الخصوص يرى أحد المترشحين ضمن قائمة حرة بولاية جانت أن مواقع التواصل الاجتماعي تتيح للمترشحين إيصال أفكارهم وطرح برامجهم بشكل أسهل وعلى أوسع نطاق بين مختلف شرائح المجتمع، بالنظر للتأثير الذي تتميز به هذه الوسائل في توجيه الرأي العام.

وأشار المتحدث أن الظرف الصحي الراهن والناجم عن تفشي جائحة كورونا وما ترتب عنها من تدابير وقائية يقتضي الاعتماد على هذا الفضاء الافتراضي الذي يمكنه تحقيق التواصل بالصوت والصورة بين شخص وآخر مهما تباعدت المسافة بينهما، بالإضافة إلى عدة خيارات توفرها تلك الوسائل على غرار خاصية البث المباشر وعرض صور وفيديوهات التي تساهم في إيصال المحتوى بشكل لائق للجمهور.

وذكر "الشاب المترشح" أن الإقبال الكبير على هذه الفضاءات الإلكترونية التي تستقطب شريحة واسعة من المجتمع، تشجع المترشحين لتسخيرها في تنشيط حملاتهم، سيما وأنها غير مكلفة و تختصر الجهد والوقت ودون تقييد بحيز زمني معين.

آمال كبيرة تتطلع إليها الولايات الجديدة

وتشهد أوساط مختلف شرائح المجتمع بولاية جانت مع اقتراب موعد تشريعيات 12 جوان حالة من الترقب ممزوجة بالتفاؤل سيما وأنه الحدث السياسي الأول من نوعه الذي تخوضه هذه الجماعة المحلية بعد ترقيتها إلى ولاية بكامل الصلاحيات.

ويعلق المجتمع المدني بهذه الولاية الفتية آمالا عريضة على هذا الاستحقاق السياسي من أجل كسب تمثيل برلماني يساهم في تحقيق التطلعات ومجابهة التحديات التنموية بهذه الولاية الحدودية التي تتربع على مساحة قوامها 84.168 كلم مربع بأقصى الجنوب الشرقي للوطن. وفي هذا الجانب تعكف المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بكل جهد من أجل تنظيم وتأطير محكم لهذا الموعد الهام من خلال تهيئة كافة الظروف اللوجستية والبشرية المطلوبة.

وتم في هذا الصدد، تحديد أماكن إشهار الترشيحات وكذا تهيئة عديد القاعات والفضاءات وتسخيرها لتنشيط الحملة الانتخابية مع مراعاة الوضع الصحي الراهن من خلال الالتزام بالبرتوكول الوقائي المعتمد لضمان سير هذه العملية في ظروف تنظيمية وصحية جيدة. وكانت المندوبية قد سجلت منذ الساعات الأولى من فتح باب سحب استمارات الترشح إقبالا وحماسا واسعين من قبل ممثلي مختلف التشكيلات السياسية ومترشحين أحرار مع حضور بارز لعنصر الشباب الراغب في خوض هذه التجربة الانتخابية. وأسفرت عملية دراسة الملفات، عن قبول 66 مترشحا ضمن سبع تشكيلات سياسية وأربع قوائم حرة، حسب ما أكده المندوب المحلي لذات الهيئة العيد لائقة.

وأعرب مترشحون بولاية جانت عن ارتياحهم للظروف التنظيمية التي طبعت هذه العملية، التي حفزتهم لدخول هذا المعترك الانتخابي في أجواء تطبعها الشفافية والمنافسة النزيهة بما يخدم المصلحة العامة للوطن ولهذه الولاية الفتية.

فرصة حقيقية للتغيير وتجسيد الأحلام

وفي هذا الصدد، أكدت مترشحة عن قائمة حزبية أن الانتخابات التشريعية المقبلة فرصة حقيقية لإحداث نقلة نوعية على مستوى هذه الجماعة المحلية التي تنتظرها عدة تحديات وطموحات تتطلع الساكنة لتجسيدها.

وأشارت المتحدثة إلى أن ذلك لا يتأتى إلا بالمشاركة القوية والفعالة واختيار الأشخاص الأكفاء لتمثيل الولاية في الغرفة السفلى للبرلمان وإيصال صوت المواطن بكل أمانة ومسؤولية، مضيفا أن المناخ السياسي السائد يشجع لخوض غمار هذا الاستحقاق الانتخابي بعد تكريس عدة قوانين وتدابير تنظيمية جديدة في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات التي تعزز تواجد الشباب والمرأة في المشهد السياسي.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

تشديد التعليمات باحترام الإجراءات الوقائية من فيروس «كورونا»

انطلاق الحملة الانتخـــابية بداية من اليوم

■ إلغاء التجمعات التي لا تحترم الشروط الصحية

تنطلق، اليوم، الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 12 جوان المقبل، لانتخاب ممثلي الشعب لعهدة برلمانية تمتد لخمس سنوات، وسط إجراءات صحية دقيقة ومطالب باحترام «البروتوكول» الصحي.

نوال زايد

وكشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، بأنه سيتم إلغاء التجمعات التي لا تحترم فيها الإجراءات الصحية، وهذا حفاظا على سلامة المترشحين والمواطنين، على حد سواء.
من جهة أخرى، وحسب معطيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد تم استقبال 4900 قائمة عبرت عن رغبتها في المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة، وسحبت الاستمارات، وبلغ عدد القوائم التي أودعت الاستمارات 2490 قائمة، من بينها 1237 تابعة لأحزاب سياسية و1253 قائمة حرة، حيث بلغ عدد ملفات الترشح التي تم إيداعها لدى السلطة 25416 ملف، من بينها 12854 ملف تابع لأحزاب و12562 ملف للأحرار.
وبلغ عدد القوائم المقبولة كليا من دون تحفظ 1483 قائمة، منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة حرة.
وينص القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 73، على أنه و«باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 95 الفقرة 3 من الدستور، تكون الحملة الانتخابية مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل ثلاثة أيام من تاريخه».
وتتميز هذه الحملة الانتخابية بعنصر الشباب الذين دعاهم رئيس الجمهورية إلى «الانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة تحظى بالثقة والمصداقية»، مع إسداء تعليماته لتشجيع مشاركة هذه الفئة في هذا الاستحقاق.
ومن أهم القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، في هذا الصدد، مجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة لاستحداث الآلية المناسبة إداريا.

رئيس سلطة الانتخابات يقول إن الوزير الأوّل سيقرّها بموجب تعليمة

30 مليونـــا لكـــل مترشح شـــاب من القوائم الحرّة

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، محمد شرفي، بأنه سيتم منح 30 مليون سنتيم لكل شاب يقلّ سنه عن 40 عاما وموجود من ضمن المترشحين للانتخابات التشريعية المقبلة، في إطار تمويل الحملة الانتخابية للشباب من طرف الدولة.
وقال شرفي إن هذا القرار، جاء بعد اللقاء الذي تم تنظيمه مع أصحاب القوائم الحرة، أين استمع إلى انشغالاتهم، وأكد بأنه ستصدر تعليمة بعد موافقة الوزير الأوّل، لمنح 30 مليون سنتيم لكل شاب ترشح، وهذا لمساعدتهم على تكاليف طباعة الملصقات الخاصة بالحملة الانتخابية.
وقال شرفي إن هذا القرار جاء أيضا بعد مشاورات تمت بين السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات ووزارة الداخلية ووزارة المالية، أين تقرر مساعدة الشباب الذين ينتمون للقوائم الحرّة.
وأكد شرفي بأن هذه المساعدات جاءت تنفيذا لما ينص عليه القانون في إطار تشجيع الشباب على اقتحام العمل السياسي والحرص على حمايتهم من المال الفاسد.
وقال رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، إن مصالحه تسهر على أن تكون التشريعيات حرّة ونزيهة.

نوال زايد

قال إن أفراد الهيكل متواجدون في 58 مندوبية ولائية عبر الوطن، شرفي:

«استحداث هيكل طبي لاحترام البروتوكول الصحي خلال حملة الانتخابات والاقتراع»

قال رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، إنه تم استحداث هيكل طبي يضم أطباء مختصين لمتابعة مدى تطبيق إجراءات وقواعد «البروتوكول» الصحي للحد من تفشي فيروس «كوفيد – 19»، طيلة فترة الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المزمع انطلاقها، اليوم الخميس.
وكشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، شرفي، في تصريح للصحافة، خلال وقوفه على الاستعدادات والتحضيرات الخاصة بالحملة الانتخابية، أمس الأربعاء، في البليدة، بأنه تم استحداث هيكل طبي لمتابعة مدى احترام قواعد «البروتوكول» الصحي، يترأسه عضو باللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات، البروفيسور بونجار، والذي هو عضو كذلك في اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة فيروس «كورونا».
وحرصا من اللجنة على الحفاظ على الصحة العمومية وإنجاح الموعد الانتخابي القادم، عين مسؤول على احترام هذا «البروتوكول» الصحي، والذي أطلق عليه إسم «كوفيد مناجير»، على مستوى جميع التسيقيات الـ 58، كما جاء في توضيحات شرفي، الذي لفت إلى استفادة هؤلاء من دورات تكوينية إلى جانب المنسقين الولائيين، حول هذا الموضوع.
وأضاف ذات المتحدث، بأن مسؤولي وأعضاء الـ«كوفيد مناجير»، سيسهرون على تطبيق «البروتوكول» الصحي خلال التجمعات الشعبية التي سيتم تنشيطها خلال الحملة الانتخابية، موضحا أنه في حالة تسجيل أي خروقات، سيتم توقيف اللقاء.
كما كلّف كل مسؤول بتطبيق هذا الإجراء بملء استمارة تحدد مدى تقيّد المشرفين على التجمع بالإجراءات الوقائية التي ستحدد مسبقا.
وفيما يتعلق بقواعد «البروتوكول» الصحي، أوضح المسؤول على السلطة، بأن «البروتوكول المطبق هو نفسه الذي طبق خلال الاستفتاء على الدستور السابق، باستثناء بعض التعديلات، تتمثل في استغلال نصف طاقة استيعاب القاعة المخصصة لاحتضان التجمعات».
كما يفرض هذا «البروتوكول» ارتداء القناع الواقي واستخدام المحلول المطهّر، فضلا عن احترام التباعد الجسدي وتخصيص كراس لجميع الحاضرين، مع منع الوقوف، فضلاً عن قياس درجة حرارة الحضور والمشرفين قبل دخول القاعة.
وفي هذا الصدد، أبدى شرفي أمله في احترام مختلف المشاركين في الحملة الانتخابية لـ«البروتوكول» الصحي بهدف «بثّ الطمأنينة لدى المواطنين بعد الانتخابات، بعد وقوفهم عند مدى حرص الدولة على الحفاظ على صحتهم ومصالحهم العامة».

نسرين فليسي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، محمد شرفي، يكشف

إعانة بـ30 مليون سنتيم للمترشحين الشباب

● كشف محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تصريح لوسائل الإعلام ختام زيارته إلى المدية، أمس، عن صدور تعليمة وقعها رئيس الحكومة في الآونة الأخيرة تخص المترشحين المستقلين الأقل من أربعين سنة من العمر. وأوضح شرفي أن الإعانة التي كانت ثمرة لقاء بين السلطة ووزير الداخلية ستكون على عاتق الدولة بمبلغ 30 مليون سنتيم، لتمكين هذه الفئة من المترشحين الأحرار من أداء حملاتهم الانتخابية واستصدار المناشير الدعائية والترويجية الخاصة بها.

المتحدث أكد على استعداد القاعات والفضاءات المخصصة لاستقبال نشاطات الحملة، بدءا من هذا الخميس، كما لوّح في مستهل تصريحه بملاحقة مخالفي الأطر الأخلاقية والسياسية للحملة، داعيا المترشحين إلى الالتزام بالقوانين المعمول بها وإلى تشريف العمل السياسي برسم تشريعيات الثاني عشر جوان القادمة بالانخراط في منافسة سياسية شريفة تكون أداة حقيقية للتغيير نحو جزائر جديدة.

وتبعا لبعض الانشغالات المطروحة حول "طريقة إعداد القوائم ومنها ما تعلق بالتطبيقة الخاصة بإعادة ترتيب القوائم حسب الأبجدية، ما سيؤثر على سهولة اختيار فئات كبيرة من الناخبين لممثليهم في التشريعيات"، اعتبر شرفي أنها مجرد شكليات وأن المسؤولية تبقى على عاتق المترشح لإرشاد الناخبين أثناء الحملة الانتخابية.

كما هوّن المتحدث من التعقيدات المنتظرة في عمليات الفرز وفق طريقة الانتخاب المستجدة في هذه التشريعيات، مؤكدا على أن السلطة واعية بذلك وبأنها حضرت جيدا لأداء مهماتها المنوطة بها في ما يخص جميع أطوار عملية الانتخاب، بما فيها عملية الفرز دون إشكال في ذلك.

ص.سواعدي

الأحزاب والقوائم الحرة تنتشر في الميدان في أول يوم من حملة التشريعيات

معركة الإقناع تنطلق..

- قبول 1483 قائمة منها 646 قائم حزبية و837 قائمة حرة
- مترشحون وأحزاب يختارون أماكن رمزية لمباشرة حملتهم
- برنامج مكثف للمترشحين وتعويل على كسب الميدان
- توقع نسبة مشاركة عالية.. والتمويل هاجس الشباب

تقطع اليوم الخميس، الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المعنية بالانتخابات التشريعية القادمة شريط بداية الحملة الانتخابية، وذلك في سبيل عرض برامجهم واستقطاب أكبر عدد من الأصوات تحسبا للمعترك الانتخابي.

نبيل. ف

حركة البناء تعول على الرمزية في بداية الحملة الانتخابية

قال سعيد نفيسي، قيادي في حركة البناء الوطني ومرشح الحزب بولاية باتنة إن حركة البناء الوطني تعول على الجانب الرمزي في بداية الحملة الانتخابية، حيث سيكون مستهلها مدينة سيدي عقبة بولاية بسكرة، تعبيرا عن البعد الباديسي وضريح مصطفى بن بولعيد بولاية باتنة تجسيدا للانتماء النوفمبري للحزب.

وفي حديثه لـ "الحوار" قال نفيسي إن الجميع يتوقع تسجيل نسبة مشاركة عالية، نظرا لانخراط شريحة واسعة في المسار الانتخابي سواء عن طريق الأحزاب السياسية أو القوائم الحرة، مبرزة العديد من الإيجابيات -يضيف المتحدث- خاصة وأن طريقة التصويت قد تغيرت بالمقارنة مع المعمول بها سابقا، بعيدا عن رؤوس القوائم وغيرها من الممارسات، ما يعطي ارتياحا لدى المترشحين ولدى الناخبين أيضا.

تجاوب المواطنين مع قائمتنا بشكل كبير

أكد بلال شبيلي في حديثه ليومية "الحوار" على تجاوب المواطنين مع قائمة نداء الأوراس لما تحوزه من كفاءات، وأفاد: "أما من جهة المواطنين فقد كان تجاوب كبير مع القائمة المستقلة نداء الأوراس التي كان لها قبول لدى عامة الناس من كل الطبقات، وتمكنا من جمع ما يربو عن 1600 استمارة اكتتاب التوقيعات، تجاوزنا العدد المطلوب قانونيا وهو الشيء الذي جعلنا نؤمن أنه ستكون لنا كلمة في تشريعيات 12 جوان المقبل، إذا تواصل الدعم والمساندة من ساكنة ولاية باتنة عاصمة الأوراس الأشم.

وعن المنافسة مع الأحزاب السياسية، أكد محدثنا أنها ستكون صعبة لعدة أسباب لعل أبرزها حسب المترشح نسبة 5 بالمئة التي تشكل عائقا حقيقيا أمام القوائم المستقلة عكس الأحزاب السياسية التي تمتلك قاعدة ثابتة ومهيكلة، مما سيجعل حصولها على هذه النسبة متاحا، في المقابل ستكون عقبة أمام القوائم المستقلة التي ستكون مجبرة على العمل من أجل الوصول إلى هذه النسبة للمحافظة على حظوظها في السباق الانتخابي.

كما أبرز المترشح مشكل التمويل فيما يتعلق بالحملة الانتخابية، وقال "بالنسبة إلى مصادر التمويل المخصصة للحملة الانتخابية فهذا أيضا لا يزال مشكلا مطروحا بالنسبة للشباب الذي دخل بقوة في قوائم الانتخابات، بعد تعهد رئيس الجمهورية بدعم الشباب لكن لحد الآن لم يتم توضيح أو الكشف عن الآليات التي يتم من خلالها تمويل الشباب الأقل من 40 سنة ونحن على أبواب الحملة الانتخابية المقررة اليوم الخميس".

مستعدون للاستحقاق

وفي ذات الصدد، أكد رؤوف معمري قيادي ومكلف بالإعلام بحزب جبهة المستقبل أن التحضيرات التي يقوم بها الحزب تسير وفق نسق تصاعدي على قدم وساق، خاصة فيما يتعلق بالأمور التقنية.

وفي حديثه لـيومية "الحوار" أفاد معمري أن رئيس حزب جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد سينشط 35 تجمعا بمعدل تجمعين في كل ولاية، على أن ينوب عنه أعضاء المكتب الوطني في الولايات التي تعذر عليه زيارتها، كما توقع المتحدث تحصيل جبهة المستقبل لحظوظ كبيرة في الانتخابات التشريعية القادمة، نظرا للمستوى الأكاديمي لمكونات القوائم الانتخابية للحزب، بالإضافة إلى أن جبهة المستقبل كيان مهيكل في كل ولايات الوطن وهذه عوامل يمكن أن تبنى عليها توقعات بتحقيق نتائج مشرفة.

السباق نحو البرلمان السابع ينطلق اليوم

شبح كورونا يخيم على حملة تشريعيات 12 جوان

■ هيكل طبي لمتابعة احترام البروتوكول الصحي أيام الحملة

تنطلق اليوم الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية، المقرر إجراؤها في 12 جوان المقبل لانتخاب ممثلي الشعب لسابع برلمان في تاريخ الجزائر، وسط مؤشرات توحي بأن الانتخابات القادمة ستكون مختلفة عن سابقتها سواء بالنسبة للأحزاب والقوائم المشاركة أو بالنسبة للضمانات التي قدمتها السلطة، خاصة بعد استحداث قانون انتخابات جديد واستحداث سلطة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية بعيدا عن ''الإدارة''. وفي هذا الاطار، أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الأربعاء بالبليدة، عن استحداث هيكل طبي يضم أطباء مختصين لمتابعة مدى تطبيق إجراءات وقواعد البروتوكول الصحي للحد من تفشي فيروس كوفيد-19، طيلة فترة الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المزمع انطلاقها اليوم الخميس. وأوضح شرفي في تصريح للصحافة لدى وقوفه على الاستعدادات والتحضيرات الخاصة بالحملة الانتخابية، أنه تم استحداث هيكل طبي لمتابعة مدى احترام قواعد البروتوكول الصحي يترأسه عضو باللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات، البروفيسور بونجار والذي هو عضو كذلك باللجنة العلمية المكلفة بمتابعة فيروس كورونا. وحرصا من اللجنة على الحفاظ على الصحة العمومية وإنجاح الموعد الانتخابي القادم، عين مسؤول على احترام هذا البروتوكول الصحي والذي أطلق عليه اسم ''كوفيد مناجير''، على مستوى جميع التنسيقيات الـ 58، كما جاء في توضيحات السيد شرفي الذي لفت إلى استفادة هؤلاء من دورات تكوينية، الى جانب المنسقين الولائيين، حول هذا الموضوع.

ومن المرتقب أن يشهد الموعد الانتخابي المقبل مشاركة قياسية للأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي دخل غمار التشريعيات، وينتظر أن تحدث ثورة في المشهد الانتخابي وتركيبة المجلس الشعبي المرتقب. وحسب معطيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تم استقبال 4900 قائمة عبرت عن رغبتها في المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة وسحبت الاستمارات، وبلغ عدد القوائم التي أودعت الاستمارات 2490 قائمة من بينها 1237 تابعة لأحزاب سياسية و1253 قائمة حرة، حيث بلغ عدد ملفات الترشح التي تم إيداعها لدى السلطة 25416 ملفا، من بينها 12854 ملفا تابعا لأحزاب و12562 ملفا للأحرار. وبلغ عدد القوائم المقبولة كليا ودون تحفظ 1483 قائمة منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة حرة واستبقت السلطة هذه الانتخابات بتغيير ''قواعد اللعبة الانتخابية'' كما يصفها المراقبون وأقرت نمطاً انتخابياً جديدا، من أبرز ما فيه ''إنهاء العمل بنظام المحاصصة السري، بالإضافة إلى إبعاد المال عن السياسة عبر عودة العمل بنظام الاقتراع النسبي بدل الاسمي في محاولة لقطع الطريق أمام المال الفاسد وظاهرة بيع المقاعد ورؤوس القوائم الانتخابية ومغازلة الشباب خصوصا الجامعيين منهم والمرأة والمجتمع المدني للترشح بقوائم حرة. وللمرة الأولى، شددت السلطة الإجراءات القانونية والقضائية حول مصادر تمويل الحملات الانتخابية وأقر القانون الجديد لجنة مستقلة للإنتخابات مكونة من ممثلين عن المحكمة العليا ومجلس الدولة ومجلس المحاسبة والهيئة الدستورية العليا لمكافحة الفساد مهمتها التحقيق القضائي في مصادر تمويل الأحزاب والقوائم الحرة في الانتخابات. وينص القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 73 على أنه وباستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 95 من الدستور، أن الحملة الانتخابية تكون مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل ثلاثة أيام من تاريخه''. وتتميز هذه الحملة الانتخابية بعنصر الشباب الذين دعاهم رئيس الجمهورية إلى ''الانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة تحظى بالثقة والمصداقية''، مع إسداء تعليماته لتشجيع مشاركة هذه الفئة في هذا الاستحقاق. ومن أهم القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، في هذا الصدد، مجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة باستحداث الآلية المناسبة إداريا.

زهية رافع

الشعب

التّشريعيات بين البارحة واليوم
تراجع الفساد وانفتاح شهية التّرشح

تجري تشريعيات جوان الداخل، في ظلّ ظروف وإجراءات جديدة «غير مسبوقة»، لم تكن سائدة خلال المناسبات الماضية التي عرفتها الجزائر، إجراءات بدأ مسارها الفعلي يتجسد بعد تعديل الدستور في أول نوفمبر 2020، تمهيدا للمضي نحو إقرار إصلاحات جذرية واستكمال بناء المؤسسات، حيث كانت تلك الوثيقة بمثابة اللّبنة الأولى في إعادة ترميم وبناء الحياة السياسية في البلاد، بعد ولادة عسيرة دستور تمخّض عنه قانون عضوي جديد ناظم للانتخابات جاء بأكثر من 300 مادة تحدّد مسار العملية الانتخابية وتضبطها، كما تضعها تحت الإشراف الكلي للسلطة الوطنية المستقلة لانتخابات وإبعاد الإدارة عن العملية ككل.

هيام لعيون

هذه الإجراءات، كان الهدف منها إحداث القطيعة مع الممارسات السابقة، وإبعاد المال السياسي عن دوائر صنع القرار في البلاد، بداية من الهيئة التشريعية التي عانت طيلة عقود من تدخل «الشّكارة» وتحكمها في مسار العملية الانتخابية، وهذا من خلال اعتماد نمط انتخابي جديد مؤسّس على إبعاد «رأس القائمة»، التي كانت النقطة السوداء في استشراء الرشاوى وشراء الذمم وتحكّم القيادات الحزبية في المترشحين، ما فتح شهية الشباب والكهول للتقدم خطوات نحو سباق الوصول الى شارع زيغود يوسف،بعيدا عن «المعطى الحزبي».

نمرّ اليوم أيضا إلى انتخابات جديدة، في ظلّ صعود رقم عدد ولايات الوطن إلى 58 ولاية، مع تقليص عدد المقاعد البرلمانية إلى 407 مقعدا فقط، هو مشهد «لجزائر جديدة»، أصبح بإمكان الشباب فيه الترشح والاستفادة من إعانات مالية لصالح المرشحين ضمن القوائم المستقلة لإقامة الحملات الانتخابية لهم، مشهد أبان عن فوارق شاسعة بين انتخابات البارحة وانتخابات اليوم، سيشرحه لنا مختصون وقانونيون.

موسى بودهان: «ترسانة لدحر الفساد»

يرى الأستاذ موسى بودهان، أن «الكثير من الأمور قد تغيرت خلال محطة جوان المقبلة، مقارنة بانتخابات 2017، بداية من إبعاد «المال الفاسد» الذي خرّج لنا برلمانيين مشبوهين، وساهم في انشاء مؤسسات هشّة وغير شرعية، مؤسسات أقلّ ما يقال عنها أنها كانت تدار «بالكادنة»، وكل هذا بسبب النمط الانتخابي السابق المبني على القائمة المغلقة، إذ كان الحزب هوالذي يختار المترشحين، أما الشعب فلم تكن له الكملة».

كما يؤكد بودهان في تصريح لـ«الشعب ويكاند» تغير نمط الاقتراع من القائمة المغلقة الى القائمة المفتوحة، حيث أصبح هناك نمطا تفضيليا دون المزج بين القوائم،أضف إلى التغيير الجذري في العملية الانتخابية بعد دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وإبعاد الإدارة عن العملية ككل، فالمسار الانتخابي من بدايته الى نهايته، أصبح تحت إشراف سلطة الانتخابات، خاصة وأنه تمّ استحداث لجنة على مستوى هيئة شرفي تتكفل خصيصا بأموال الحملات الانتخابية لإبعاد المال الفاسد، ناهيك عن التقسيم الإداري الجديد الذي رفع عدد ولايات الوطن إلى 58 ولاية، قابله تقليص في عدد مقاعد البرلمان من 462 إلى 407 مقعد».

أما من الناحية الشكلية، فيقول الخبير الدستوري - اليوم نعيش مرحلة أخلقة الحياة السياسية، حيث نطمح للوصول إلى برلمان بصلاحيات جديدة، ستكون الحكومة فيه ملزمة بأن ترفق النصوص القانونية بنصوص تطبيقية حتى لا تبقى مفتوحة، كما أنها ملزمة أيضا بتقديم كل الوثائق حتى يمارس البرلمان صلاحيته في مجال الرّقابة».

ومن بين ما يميّز التشريعيات الماضية عن الحالية - يبرز بودهان - أن العملية الانتخابية تتمّ اليوم وفق قانون عضوي جديد ناظم للانتخابات بعدما كان هناك قانونين عضويين مختلفين، واحد مخصّص للانتخابات فقط، وقانون آخر مستقل ينظم سلطة الإنتخابات.

وفي السياق، يشدّد المتحدث على تعويض المحكمة الدستورية بالمجلس الدّستوري، إلى جانب دسترة سلطة عليا للوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تقليص الحماية غير المبررة للنواب من خلال حصر الحصانة البرلمانية في المجال البرلماني فقط، حيث لم يعد الاحتماء بها من أجل حسابات شخصية للفرار من متابعات قضائية، في ظل دسترة السلطة الوطنية للانتخابات وبصلاحيات قوية تسهر على الشفافية وحماية اصوات الناخبين، في ظل ترسانة قانونية جديدة.

حمس: «اعتماد قائمة مفتوحة، فتح الشهية للترشح»

وفي اعتقاد القيادي في حركة مجتمع السّلم، ناصر حمدادوش، فإن الانتخابات الحالية ستجرى في ظروف مغايرة تماما، أهمها إقرار قانون جديد وسلطة مدسترة، وفي ظلّ واقع سياسي جديد تعيشه الجزائر وُلد بعد الحراك الشعبي، مع اعتماد قائمة مفتوحة، فتحت الشهية للترشح، كما تمّ تسجيل تراجع المال السياسي بحكم طبيعة النمط الانتخابي الذي يقضي على احتكار رأس القائمة وشراء الترتيب فيها، ناهيك عن إسقاط المترشحين المشبوهين بالمال السياسي والتأثير على الناخبين، بالرغم من وقوع تجاوز، من خلال تعميم شبهة الفساد،وإسقاط قوائم لمجرد وجود الشبهة، لأن أصل المترشح لا يسقط إلا اذا كان له حكم نهائي وسالب للحرية، هذا من الناحية الإيجابية.

أما من حيث السلبيات والمآخذ على هذا الموعد - يقول حمدادوش - فقد ظهرت ممارسات التعسف في إسقاط المترشحين بدون استناد للأحكام القضائية، حيث طعنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الكثير من الأحكام القضائية، وثبّتت اقصائهم عن طريق مجلس الدولة، وبذلك فهي سلبية خدشت عمل هيئة محمد شرفي.

وأرجع حمدادوش وجود تلك النقائص، إلى أن الانتخابات جاءت ضاغطة ومسبقة ومستعجلة، ولم يكن هناك استعداد لها من حيث تشكيلة السّلطة، والمندوبيات الولائية لها، والمندوبين البلديين أيضا، حيث سجّل تأخر كبير ووقع ارتباك بحكم أن إمكانيات السلطة البشرية والمادية متواضعة مقارنة مع إشرافها الكلي على العملية، أضف إلى ذلك فقد تزامنت مع شهر رمضان، والأزمة الصحية بسبب استمرار تأثير فيروس كورونا على جميع مناحي الحياة السياسية، إلى جانب وجود أسباب موضوعية وذاتية جعلت العملية الانتخابية مرتبكة، وسجل تأخر في توزيع رموز الأحزاب والأرقام التعريفية لهم، إلى غاية السبت الماضي، وهو بالنسبة لنا نوع من التأخر، ليس هذا فقط حتى الأحزاب السياسية لا تزال متأخرة في تصميم القوائم وإعلاناتها أيضا.

الأرندي: تطهير القوائم

وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه التجمّع الوطني الديمقراطي على لسان ناطقه الرسمي صافي العربي، حيث أكد أن الانتخابات الحالية تختلف عن السابقة كليا، وفي جميع المجالات، حيث جاءت بعد الحراك الذي طالب بالتغيير، وتجرى اليوم، حيث نتجه نحواعتماد نهج جديد للبلاد على جميع مستويات من خلال إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

كما يؤكد صافي العربي على «النظام الانتخابي الجديد، كأول تجربة في الاعتماد على القائمة المفتوحة، وفي ظل إرادة سياسية للدولة لتطهير المال الفاسد وإبعاده عن مصدر القرار والمجال السياسي ككل، مبرزا أنّ «المادة 200 فعلت فعلتها في «زبر» القوائم، وكانت هناك تحفظّات من أنّها فضفاضة ومطاطية وتحتاج إلى آليات تطبيق، وهذا ما تحفظ عليه المجلس الدستوري».

الشعب

وفقا لما يحدّده قانون الانتخابات

ما يجب فعله وما لا يجب خلال الحملة

خص القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الحملة الانتخابية، بفصلين كاملين، حددا كافة الجوانب التنظيمية والإجرائية الواجب اتبعها من قبل المترشحين المشاركين في الاستحقاقات. كما جاء بتدابير غير مسبوقة في مجال التمويل والمراقبة بما يضمن التصدي للمال الفاسد.

حمزة محصول

تدخل الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة، المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 12 جوان المقبل، الحملة الانتخابية، وقد وقعت على ميثاق أخلاقيات يضبط نشاطها طيلة هذه الفترة، والمرجعية في ذلك قانون الانتخابات الصادر في 10 مارس 2021.

النص التشريعي، يحدد في فصلين كاملين «ما يجب وما لا يجب» على المتنافسين من أجل بلوغ مبنى زيغوت يوسف، خلال الحملة الانتخابية، التي ستنطلق اليوم الخميس 20 ماي وتنتهي في 08 جوان المقبل، حيث تنص المادة 73 على أن «تنتهي الحملة قبل ثلاثة أيام من تاريخ الاقتراع».

وتفصل المادة الموالية (74) والتي تقع ضمن الباب الثالث وتحت فصل: «الحملة الانتخابية»، في المدة القانونية للعملية وتؤكد صراحة على أنه «لا يمكن أيا كان ومهما كانت الوسيلة وبأي شكل كان، أن يقوم بالحملة خارج الفترة المنصوص عليها في المادة 73».

وبشأن الضوابط والأخلاقيات التي ينبغي التحلي بها من قبل الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المشاركة في الاستحقاقات، يضع القانون «خطاب الكراهية»، على رأس قائمة الخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزتها، مهما بلغت حمى الانتخابات.

وجاء، في المادة 75: «يمتنع كل مترشح أوشخص يشارك في الحملة الانتخابية عن كل خطاب كراهية وكل شكل من أشكال التمييز»، ويحظر في المادة الموالية، على المتنافسين استعمال اللغات الأجنبية في مخاطبة الجزائريين خلال هذه الفترة.

ويقع تحت طائلة المنع أيضا (من المادة 80 إلى 86) «استعمال أي طريقة إشهارية تجارية لغرض الدعاية الانتخابية»، وأيضا «نشر وبث سبر الآراء واستطلاع نوايا الناخبين قبل 72 ساعة من تاريخ الاقتراع على التراب الوطني و5 أيام بالنسبة للجالية بالخارج».

ويمنع استعمال أي شكل للإشهار خارج المساحات التي تخصص للمشاركين في الانتخابات بالتساوي، وكذا «استعمال الممتلكات أو الوسائل التابعة لشخص معنوي خاص أو عمومي أو مؤسسة أو هيئة عمومية لأغراض الدعاية الانتخابية».

ويشمل المنع «استعمال أماكن العبادة والمؤسسات والإدارات العمومية ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين مهما كان نوعها وانتماؤها، لأغراض الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال».

ويدخل هذا البند الصارم، في إطار إبعاد المدرسة مهما كانت طبيعة نشاطها عن السياسة، وعدم توظيف أماكن العبادة (المساجد)، في قضية تخدش قداستها وتشوّه مهمتها الدينية المقدسة في المجتمع.

وفي السياق يلزم القانون كل مترشح بالامتناع عن «أية حركة أو موقف أو عمل أو سلوك عنيف، غير مشروع أو مهين أو وشائن أو غير قانوني أولا أخلاقي، وأن يسهر على حسن سير العملية الانتخابية». كما يحظر «الاستعمال السيء لرموز الدولة».

التمويل ومصادره

يحدّد القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، 5 مصادر لتمويل الحملة الانتخابية، وحسب المادة 87، فإنها تمول من: «مساهمة الأحزاب المشكلة من اشتراكات أعضائها، والمداخيل الناتجة عن نشاط الحزب المساهمة الشخصية للمترشح، الهبات النقدية أوالعينية المقدمة من المواطنين كأشخاص طبيعية والمساعدات المحتملة التي يمكن أن تمنحها الدولة للمترشحين الشباب في القوائم المستقلة في الانتخابات التشريعية أو المحلية».

ويحظر على كل مترشح، لأي انتخابات وطنية أو محلية أن يتلقى بصفة مباشرة أوغير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو مساهمة أخرى، مهما كان شكلها، من أية دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي أو من جنسية أجنبية».

وتحدّد المادة 89، المبلغ الأقصى للهبات بالنسبة لكل شخص طبيعي في حدود 400.000 دج (40 مليون سنتيم)، «ويمكن تحيين هذا المبلغ كل 03 سنوات عن طريق التنظيم».

ويتعين على المرشح الموكل من طرف الحزب أو القائمة المستقلة «تبليغ لجنة مراقبة تمويل حسابات الحملة الانتخابية بقيمة الهبات وبقائمة أسماء الواهبين، وكل هبة تتجاوز 1000 دج، يستوجب دفعها عن طريق الشيك أوالتحويل أوالاقتطاع الآلي أوالبطاقة البنكية.

وعلى القوائم الحزبية أوالمستقلة، أن تعين «أمينا ماليا للحملة الانتخابية»، مثلما تنص عليه المادة 97 من القانون، ويودع التصريح المرفق بالموافقة من قبل المعني لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ليقوم بعدها بفتح حساب بنكي وحيد لتمويل الحملة الانتخابية.

ويحدّد القانون في عدة مواد مهام ودور الأمين المالي للقوائم المترشحة داخل الوطن وخارج الوطن، باعتباره الوسيط بين المترشحين والذين ساهموا في تمويل الحملة الانتخابية وباعتباره المسؤول الوحيد عن التسيير والإدارة في علاقته مع الغير أو مع المترشحين.

وتقدم حسابات الحملة الانتخابية لاحقا إلى «لجنة مراقبة تمويل حسابات الحملة الانتخابية»، من قبل محافظ الحسابات، وتتشكل اللجنة من: قاض تعينه المحكمة العليا رئيسا، قاضي يعينه مجلس الدولة، قاض يعينه مجلس المحاسبة، وممثل عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وممثل عن وزارة المالية، وتنشأ لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

الدكتور حسام سلمان لـ «الشعب ويكاند»:

رهان الفوز لن يكون على القائمة أو الحزب

يعتبر الدكتور حسام سلمان، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، أنّ قراءة في المعطيات الإحصائية، توضّح تفوّقا للقوائم الحرة المستقلة عدديا بالمقارنة مع الأحزاب ووفقا لنظام الانتخاب على أساس القوائم المفتوحة في هذه التشريعيات، ما يحيلنا - حسبه - إلى القول إنّ رهان الفوز هذه المرة لن يكون على القائمة أو صيت الحزب، بل سيمتد الرهان إلى توظيف انتماءاتهم المهنية ودوائر نشاطهم سواء جمعيات أو نقابات، أو زوايا دينية من أجل التعبئة للتصويت لهم.

حوار: إيمان كافي

■ الشعب ويكاند: شهدت الساحة السياسية سباقا غير مشهود للترشح ضمن القوائم المستقلة خلال الاستحقاقات التشريعية، ما هي قراءتكم للارتفاع المسجل في عدد القوائم المستقلة في مقابل القوائم الحزبية؟

■■ **الدكتور حسام سلمان:** من خلال المؤشرات الإحصائية الأولية التي كشفت عنها السلطة المستقلة للانتخابات، وعبر 58 ولاية، تمّ إيداع 818 قائمة حزبية و912 قائمة حرّة مستقلة، بمجموع 16898 مترشح لتشريعيات 12 جوان القادم، ويمكننا ملاحظة نتائج أولية، ففي ولايتي تيزي وزو وبجاية هناك فقط قائمتين مستقلتين مقابل وجود 12 و11 قائمة حزبية على التوالي، وفي 32 ولاية من بين 58 ولاية جاءت القوائم المستقلة أكبر أو مساوية لعدد القوائم الحزبية، وفي ولاية عين الدفلى كانت أكبر نسبة لعدد القوائم المستقلة (48 قائمة حرّة مقابل 13 قائمة حزبية)، ثم جيجل، برج بوعريريج والمدية.

وتمّ الإعلان لاحقا عن قبول كلي ودون تحفّظ لـ 1483 قائمة، منها 646 قائمة حزبية تمثّل 28 حزبا سياسيا، و837 قائمة انتخابية من الأحرار عبر 58 ولاية، بينما تقدّمت الجالية الوطنية المقيمة بالخارج بـ 65 قائمة، من بينها 61 تابعة للأحزاب، في انتظار العدد النهائي، وهو مؤشر يمكن فهمه من خلال تراجع مكانة الأحزاب السياسية، وزيادة عدد الطامحين في الوصول إلى البرلمان طالما أن الانتخاب سيكون وفق نظام القائمة المفتوحة، والمفارقة في هذه المرة أنّ العديد من المناضلين الذين كانوا يترشّحون على رأس أحزابهم، وبعضها لها وزن، تخلوا عن أحزابهم أو أبعدوا ليترشّحوا في قوائم حرّة مستقلّة.

× التّصويت هذه المرة سيخضع لنظام انتخابي مختلف، كيف سيؤثر نظام القوائم المفتوحة على المترشحين؟

■■ ميزة نمط الانتخاب على أساس القوائم المفتوحة، أنه أعاد الاعتبار لمكانة الدائرة الانتخابية، فسابقا كانت الدائرة الانتخابية هي مؤشّر فقط لعدد المقاعد الممنوحة لها، لكن هذا النمط من الاقتراع يعطي قيمة أكبر للمحدد الديمغرافي، درجة الانتشار، الرصيد النضالي ونشاط المترشح في الدائرة، بمعنى آخر أنّ هذا النمط، سيقضي على الممارسات السابقة التي كانت تشهد ترشح أشخاص عبر قوائم حزبية في دوائر انتخابية لا يقيمون أصلا فيها، وإنما تمثل فقط امتدادا عائليا لهم، يعودون إليها فقط بمناسبة الانتخابات، رغم أنهم منبوذين محليا أو غير معروفين، بسبب أنهم يسكنون في ولايات أخرى.

■ هل يعني هذا أنّ التّصويت هذه المرّة سيخضع لمنطق الأشخاص وليس للبرامج؟

■■ نظام القائمة المفتوحة الذي تقرّر العمل به في هذه الانتخابات، سيفرز عن سلوك تصويتي يُعبّر عن تفضيل ومنافسة بين الأشخاص وليس مفاضلة بين البرامج ولا الأحزاب، كما أنّ مبدأ التّضامن بين مرشّحي القائمة الواحدة سيغيب هذه المرة، ذلك أنّ كل مرشّح سيسعى لجلب أصوات له دون باقي مرشّحي قائمته وهو ما يجعل من هذه الهندسة الانتخابية آلية انتقائية مشخصنة، تدعم التصويت على الأشخاص لا على القائمة.

وحتى الأحزاب حرصت على ترشيح الأشخاص الذين يحظون بأكثر تأييد شعبي وقابلية لدى محيطهم الاجتماعي، حتى وإن لم يكن لهم رصيد نضالي في الحزب، وهو مؤشر مهم على أن الأحزاب أصبحت تراهن على هذه الانتخابات ونظام القوائم المفتوحة، لحفظ ماء وجهها، بتمثيل مقبول في البرلمان القادم، ولو كان هذا التمثيل اسميا فقط لا حقيقيا، كما أن المنافسة التي ستكون بين القوائم والأشخاص، ستعزّز من مكانة محددات القرابة والجهة والعرش والانتماءات الضيقة في التصويت، في مواجهة أسس ومعايير الكفاءة أو الحنكة والنضال الحزبي، وسيبقى سلوك المواطن الناخب وثقافته ودرجة وعيه هو المتحكّم في تفضيلاته وخياراته ونتائج هذه الانتخابات، ويلعب السياق العام لعملية الانتخابات القادمة دوره المؤثر هنا.

■ كيف ستكون حظوظ مرشحي

الشعب

20 يوما لاستمالة الناخبين

المترشّحون في مرحلة "الإقناع" بدءا من اليوم

يخوض المترشحون لتشريعيات جوان 2021، بداية من اليوم وإلى غاية 8 جوان الداخل، حملة انتخابية أو،حملة إقناع، فاصلة، للظفر بتأشيرة الدخول لمبنى زيغود يوسف، والحصول على صفة ،ممثلي الشعب، في البرلمان، لفترة تشريعية تتعاظم فيها المسؤوليات وتكثر التحديات، حيث تعرف الجزائر مسيرة التجديد الوطني المبنية على قيم المصارحة والثقة والشفافية ومحاربة الفساد بكل أشكاله، مقابل سعي ،فاشل، لأطراف تحاول إجهاض أي محاولة لاستعادة شرعية مؤسسات الدولة.

زهراء.ب

تجري الحملة الإنتخابية للتشريعيات المبكرة لصيف 2021، في ظروف «استثنائية»، حيث تواصل السلطات مسعى بناء الجزائر الجديدة واستعادة شرعية المؤسسات، وسط «تكالبات» داخلية وخارجية رافضة لهذا المسعى، وتحاول بشتى الطرق عرقلة الجهود الخيّرة في المضي بالجزائر إلى شاطئ الأمان، وإحداث القطيعة مع الممارسات السياسية السابقة التي عمّقت الهوة بين الشعب وحكامه، وأفقدته الثقة في مؤسسات الجمهورية وإطاراتها.

تدرك التشكيلات السياسية أهمية الاستحقاق الإنتخابي الذي يستكمل مرحلة أخرى من مراحل إعادة بناء مؤسسات الجمهورية، وتعكس مشاركتها القوية في الموعد الإنتخابي المقرر يوم 12 جوان المقبل، رغبة حقيقية في إحداث التغيير المنشود، فأغلب الأحزاب قرّرت دخول غمار المنافسة الإنتخابية باستثناء القلة القليلة، فكان أول المعلنين عن المشاركة في التشريعيات المبكرة أحزاب ما يعرف بالموالاة، جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب تجمع أمل الجزائر، التحالف الوطني الجمهوري، إلى جانب الأحزاب الإسلامية الممثل في حركة مجتمع السلم، وحركة البناء الوطني، التي إحتلت المرتبة الثانية في رئاسيات 2019، حركة النهضة، والأحزاب «الفتية» جبهة المستقبل، حزب جيل جديد، جبهة الجزائر الجديدة، حزب الفجر الجديد، وغيرها من الأحزاب التي أبدت استعدادها للمشاركة ونجحت في امتحان جمع التوقيعات على أمل التمثيل في البرلمان القادم، والحضور إلى جانب أحزاب «الموالاة» التي احتكرت المشهد السياسي لسنوات.

بالمقابل رفضت بعض الأحزاب التقليدية، المشاركة وبرّرت ذلك بعدم توفر الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وكان أول المقاطعين حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الارسيدي)، وانضم إليه أقدم حزب في الجزائر ويتعلق الأمر بجبهة القوى الاشتراكية (الأفافاس)، وقبله حزب العمال الذي قرّر عدم المشاركة لأول مرة في تاريخه.

القوائم الحرة.. هل تحدث المفاجأة؟

تجاوز عدد القوائم الحرة المشاركة في إنتخابات 12 جوان الداخل، قوائم الأحزاب السياسية لأول مرة، حيث بلغت القوائم المقبولة كليا ودون تحفظ لخوض غمار التشريعيات المبكرة 1483 قائمة منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة من المترشحين الأحرار.

هذا الرقم قد يغير تركيبة المجلس الشعبي الوطني، ويؤدي إلى بروز تشكيلة تكنوقراطية «غير متحزبة» تنهي عهد سيطرة أحزاب الموالاة على مقاعد البرلمان، والتي أظهرت عدة تصريحات لمسؤولين أنها لم تكن نتيجة إفرازات الصندوق، بل تعود لنظام «الكوطة» المعتمد طيلة 20 سنة الماضية والذي أعطى بعض الأحزاب بما فيها الإسلامية أكثر من حجمها وتمثيلها الحقيقي.

ويفسر بعض المحللين تفوق الأحرار على التشكيلات السياسية، في قوائم الترشيحات، بفقدان الأحزاب خاصة التقليدية لمصداقيتها لدى الشعب، بسبب موالاتها للنظام السابق وتورط بعض قادتها ومناضليها في قضايا فساد أنهت مسيرتهم السياسية بين السجون وتراجع شعبية الأحزاب التي تصنّف نفسها في خانة المعارضة لتواريها عن النشاط السياسي بسبب مشاكل داخلية ناتجة عن صراعات بين مناضليها.

وعزّزت إجراءات اعتماد المناصفة للشباب والثلث للجامعيين في قوائم الترشيحات، حظوظ هذه الفئة، وفتحت لها الأبواب واسعة لولوج عالم السياسة والمشاركة في صنع القرار، وهذا ما يمهد ظهور فئة الكفاءات في تركيبة البرلمان القادم، ولكن بعض الاحزاب أبدت مخاوفها من هذا الجانب لأن التكوين السياسي في نظرها مهم لإدارة العمل التشريعي، ولا تكفي الشهادة الجامعية وحدها، كما انتقدت قرار تشجيع المجتمع المدني على الترشح للانتخابات، لأنه لا يمكن أن يكون بديلا للحزب المهيكل صاحب المشروع السياسي والخبرة والتجربة.

الحلم أو الواقع من يستعيد ثقة الناخب؟

أسقط «غربال» السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات العديد من أسماء الراغبين للترشح لتشريعيات جوان 2021، ممن ثبتت علاقته بشبهة فساد، وتم تطهير عدة قوائم لأحزاب سياسية وقوائم حرة، في خطوة تقطع الطريق أمام عودة «المال الفاسد» وتحكم رجال الأعمال في سياسة البلد.

وحدّدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات نهاية مارس، 7 شروط للترشح للانتخابات البرلمانية المقبلة وعلى رأسها « ألا يكون المترشح معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أوغير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية».

ورفضت السلطة المستقلة للإنتخابات 1199 قائمة بسبب الصلة مع أوساط المال والأعمال المشبوهة، و281 قائمة بسبب المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية.

قد تعيد هذه الخطوة «ثقة الشعب» في العملية الإنتخابية ككل، وتدفعه للتصويت يوم الإقتراع، ولكن هذه الخطوة لن تكون كافية لوحدها، لأن إحاطة العملية بالظروف المواتية لضمان نزاهة وشفافية الإنتخابات قد تكون من مسؤولية السلطة، ولكن إقناع الناخب بالتصويت لصالح قائمة حزبية أوحرة من مهام المترشح وعليه تحمل مسؤولياته كاملة للتأثير على الناخب ودفعه لأداء واجبه الإنتخابي كامل غير منقوص، بطرح برنامج انتخابي «مقنع» لا يحمل «وعودا كاذبة»، لأن الجزائري سئم من سماع نفس «الموال» والشعارات كل 5 سنوات بحلول موعد الاستحقاق الانتخابي، وقد أبان منذ حراك فيفري 2019 عن وعي تام لدى الشعب بحقوقه السياسية ورفضه القاطع لاستمرار «النهب» و«السلب» تحت غطاء تمثيله في المجالس المنتخبة.

وعليه سيكون الطامحون لشغل مقعد بالمجلس الشعبي الوطني أمام «مهمة صعبة» أولا لإزالة ما ترسب في ذاكرة الشعب عن تهمة «الفساد» التي ظلت لصيقة بالنائب في العشريتين السابقتين، وتصحيح صورته بأنه «خادم الشعب» وليس «مصالحه الخاصة»، وثانيا لإقناع أكثر من 23 مليون ناخب بالتصويت «الايجابي»، والقضاء على ظاهرة العزوف الإنتخابي، وتقليص رقم الأوراق الملغاة التي باتت تنافس بقوة في كل موعد إنتخابي.

وبين برامج تحمل أحلاما كتلك التي أعلنت عنها حركة مجتمع السلم، وأخرى يقول أصحابها أنهم فضلوا اعتماد «الخطاب الواقعي» لتحقيق التغيير وهوشعار أغلب التشكيلات السياسية المشاركة تيمنا بالبرنامج الرئاسي، سنرى يوم الحسم من يستطيع استدراج الناخب للصندوق لمنح صوته لمن يستحق واستعادة الثقة في ممثلي الشعب.

تخصيص 880 مليار لتغطية نفقات التحضير والتنظيم

"كوفيد مناجير" ... هيكل طبي لحماية الانتخابات من كورونا !

أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي عن استحداث هيكل طبي يضم أطباء مختصين لمتابعة مدى تطبيق إجراءات وقواعد البروتوكول الصحي للحد من تفشي فيروس كوفيد-19، طيلة فترة الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المزمع انطلاقها اليوم.

سفيان .ع

وأوضح شرفي، أمس بالبليدة، في تصريح للصحافة لدى وقوفه على الاستعدادات والتحضيرات الخاصة بالحملة الانتخابية، أنه تم استحداث هيكل طّبي لمتابعة مدى احترام قواعد البروتوكول الصحي يترأسه عضو باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، البروفيسور بونجار، والذي هو عضو كذلك باللجنة العلمية المكلفة بمتابعة فيروس كورونا.

وحرصا من اللجنة على الحفاظ على الصحة العمومية وإنجاح الموعد الانتخابي القادم، عين مسؤول على احترام هذا البروتوكول الصحي، والذي أطلق عليه اسم "كوفيد مناجير"، على مستوى جميع التنسيقيات الـ58، كما جاء في توضيحات شرفي الذي لفت إلى استفادة هؤلاء من دورات تكوينية إلى جانب المنسقين الولائيين، حول هذا الموضوع.

وسيسهر مسؤولو وأعضاء "الكوفيد مناجير" على تطبيق البروتوكول الصحي

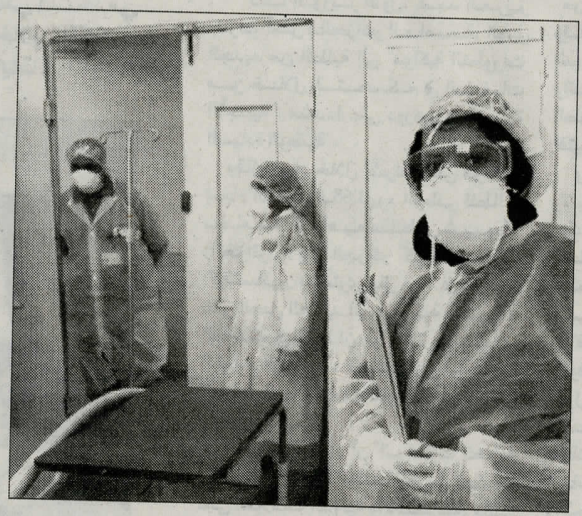

خلال التجمعات الشعبية التي سيتم تنشيطها خلال الحملة الانتخابية، وفقا لشرفي الذي أشار إلى أنه في حالة تسجيل أي خروقات سيتم توقيف اللقاء.

وكلف كل مسؤول على تطبيق هذا الإجراء بملء استمارة تحدد مدى تقيد المشرفين على التجمع بالإجراءات الوقائية التي ستحدد مسبقا.

من جهة أخرى، تم تخصيص ميزانية قدرها 8، 8 مليار دج موجهة لتغطية النفقات المتعلقة بتحضير وتنظيم الانتخابات التشريعية لـ12 جوان المقبل، حسب مرسوم رئاسي نشر في العدد 35 للجريدة الرسمية.

وجاء في هذا المرسوم، "يخصص لميزانية سنة 2021 اعتماد قدره ثمانية ملايير وثمانمائة مليون دينار، يقيد في ميزانيات تسيير وزارات الشؤون الخارجية، والداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والعدل ، والاتصال ، وفي الأبواب المبينة في الجدول الملحق بهذا المرسوم".

وتشمل هذه الميزانية مبلغ 670 مليون دج مخصصة لوزارة الخارجية بهدف تغطية نفقات مصالح الوزارة المركزية وتلك الموجودة في الخارج ونفقات تسيير مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة في الخارج.

كما تتضمن هذه الميزانية مبلغا قدره 7.195 مليار دج مخصصة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لتغطية نفقات تسيير مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتستفيد وزارة العدل من جانبها من غلاف مالي قدره 150 مليون دج، بينما تمنح لوزارة الاتصال ميزانية قدرها 785 مليون دج، حسب المرسوم.

بعد تأكد غيابهم عن موعد 12 جوان المقبل

مبررات غير مقنعة للديمقراطيين في مقاطعة التشريعيات المقبلة!

بات في حكم المؤكد أن الانتخابات التشريعية المنتظرة في الثاني عشر من الشهر المقبل، ستجرى بحضور عائلتين سياسيتين لا ثالث لهما، وهما العائلة الوطنية والعائلة الإسلامية، وهي الخلاصة التي حملتها القوائم النهائية للمترشحين التي أفرجت عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ويقود هذا المعطى إلى أن الحملة الانتخابية التي تنطلق اليوم، ستشهد خطابا سياسيا تغيب عنه المواقف التي اعتادت الأحزاب الديمقراطية رفعها، وعلى رأسها الدعوة إلى إقامة "مرحلة انتقالية"، وهو المطلب الذي بات يشكل قاسما مشتركا بين مكونات الأحزاب المحسوبة على التيار الديمقراطي، فيما سيحضر الخطاب القائم على رفض سياسة الكرسي الشاغر والمقاطعة السلبية.

وسبق أن أعلن كل من حزب جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال، وأحزاب أخرى صغيرة تدور في فلك هذا التيار، مقاطعة الاستحقاق التشريعي المقبل، بحجة عدم توفر شروط نجاح هذه الانتخابات.

ويقدر ما بات في حكم المؤكد خلو المجلس الشعبي الوطني المقبل من التمثيل الديمقراطي، هذا إذا ما استثنينا وجود بعض القوائم المستقلة التي تحمل القناعات التي تدافع عنها الأحزاب المقاطعة، فإن الفرصة مواتية للعائلتين الوطنية والإسلامية لملء الفراغ الذي تركه "الديمقراطيون"، ورفع الغلة واحتلال موقع أفضل تحسبا للمرحلة المقبلة.

من أبرز الأسباب التي ساقتها الأحزاب المنتمية للعائلة الديمقراطية، لتبرير مقاطعتها للانتخابات التشريعية المقبلة، رفض السلطة لكل البدائل والمقترحات والمبادرات التي قدمت لها وعدم تقديم أي تنازل، والانخراط في تنفيذ أجندتها بشكل أحادي، لكن المتابع لمطالب أحزاب هذا التيار، يقف على حقيقة مؤداها أن الأحزاب المقاطعة، تبحث عن تحقيق مطالب أكبر من حجمها، مقارنة بمحدودية تمثيلها في المجتمع.

واللافت في الأمر، هو أن الأسباب التي يرفعها "الديمقراطيون" اليوم لتبرير مقاطعتهم للتشريعيات المقبلة، كانت مهيمنة على المشهدين السياسي والانتخابي خلال تسعينيات القرن الماضي، بل وبحدة أكبر، ومع ذلك لم يترددوا في المشاركة في تشريعيات 1997 و2002، ما يؤكد أن أحزاب "العائلة الديمقراطية" مطالبة بالبحث عن مبررات أخرى أكثر إقناعا لدى المتابعين والرأي العام عموما.

ويتضح من خلال المسوغات التي ساقتها الأحزاب الديمقراطية لتبرير مقاطعتها، أنها ركزت على الجزء الفارغ من الكأس، لكنها أهملت الجوانب الإيجابية التي فرضتها التطورات السياسية التي تطبع المشهد السياسي منذ اندلاع الحراك الشعبي قبل أزيد من سنتين، وفي مقدمتها تراجع نفوذ الأحزاب التي كانت مهيمنة على العملية الانتخابية (حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي خاصة)، باعتبارها كانت تلعب دور واجهة السلطة، وتجلى هذا التراجع على الأقل، من خلال "عملية الزبر" التي طالت أبرز الوجوه التي رشحتها تلك الأحزاب، ممن يعتقد أن لهم ارتباطات وعلاقات بالأوساط المالية المشبوهة، بينما كانت تصنع القرار الانتخابي إلى وقت قريب.

■ **محمد مسلم**

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

PRISE EN CHARGE DES DÉPENSES DE 4 DÉPARTEMENTS MINISTÉRIELS

UN BUDGET DE 8,8 MILLIARDS DE DINARS

Un budget de l'ordre de 8,8 milliards de dinars a été consacré à la prise en charge des dépenses de quatre départements ministériels, chargés de la préparation et de l'organisation des élections législatives du 12 juin prochain, selon un décret présidentiel publié au Journal officiel *(JO) n° 35.*

«Il est ouvert, sur 2021, un crédit de 8.800.000.000 DA, applicable aux budgets de fonctionnement des ministères des Affaires étrangères, de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, de la Justice et de la Communication et aux chapitres énumérés à l'état annexé au présent décret», est-il indiqué dans ce décret, n° 21-180, signé par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, le 4 mai en cours.

Ce budget alloué à la préparation et l'organisation des élections législatives comprend un montant de 670 millions de dinars réservé au ministère des Affaires étrangères couvrant les dépenses de l'administration centrale et des services à l'étranger et les dépenses de fonctionnement des délégations de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) à l'étranger. Il comprend également un montant de l'ordre de 7,195 milliards de dinars alloué au ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire pour couvrir les dépenses diverses des services déconcentrés de l'Etat et les dépenses de fonctionnement des délégations de l'ANIE.

Le ministère de la Justice bénéficie, quant à lui, d'une enveloppe financière de 150 millions de dinars, tandis que le ministère de la Communication se voit octroyer un budget de 785 millions de dinars.

El Watan

COUP D'ENVOI AUJOURD'HUI DE LA CAMPAGNE ÉLECTORALE

L'Etat débloque 8 milliards de dinars pour les législatives

La caractéristique majeure de ces élections anticipées est la prédominance des listes indépendantes sur celles partisanes.

La campagne électorale pour les élections législatives anticipées du 12 juin débute aujourd'hui. Près de 1500 listes de candidatures, dont plus de la moitié sont présentées par des indépendants, ont été approuvées par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) pour prendre part à ce scrutin. La caractéristique majeure de ces élections anticipées est la prédominance des listes indépendantes sur celles partisanes. Mais d'aucuns estiment que les promoteurs de ces listes ne sont autres que des militants de partis politiques exclus ou tombés en disgrâce. Certaines entités politiques ont annoncé clairement avoir ouvert leurs portes à des citoyens qui voudraient se lancer dans l'expérience électorale. Au départ, il y avait 2898 listes indépendantes contre 1755 listes de partis politiques, soit un total de 4653 listes ayant sollicité les services des délégations de l'ANIE au niveau des 62 circonscriptions électorales (58 à l'intérieur du pays et 4 au sein de la communauté nationale établie à l'étranger). Après étude des dossiers, l'ANIE a accepté sans réserve 1483, dont 646 listes présentées au titre d'un parti politique et 837 listes indépendantes. Plusieurs listes ont été rejetées par l'instance présidée par Mohamed Charfi et des responsables de partis politique ont contesté certains rejets et ont dénoncé l'*«excès»* dans l'application de l'article 200 de la loi portant régime électoral. Une disposition qui, selon eux, prête à confusion dès lors que des listes ont été refusées pour le motif de «prétendus» liens qu'auraient les postulants avec l'argent sale. En plus du rejet de la candidature du premier secrétaire du FLN, Abou El Fadhl Baadji, d'autres personnes ont été éliminées de la course aux législatives, comme l'ex-député Saïd Zouar du MSP et M'hamed Abaziz de Sawt El Chaâb. D'autres postulants du RND, du FLN, d'El Bina, de Jil Jadid et plusieurs candidats du parti Ennahda, ainsi que la fille du président du MSP ont été écartés, car ne remplissant pas les critères. Un numéro d'identification a été octroyé à 28 partis politiques et à plus de 800 listes électorales à travers les 58 wilayas du pays.

La compétition politique pour siéger au Parlement s'annonce donc difficile, eu égard au nombre important des listes indépendantes qui auront fort à faire pour séduire et convaincre une population qui a tourné le dos aux précédents scrutins. Cette année, le nombre de sièges au niveau de la Chambre basse du Parlement a été revu à la baisse de 462 à 407 sièges, soit 55 de moins. Les dix wilayas nouvellement créées auront droit, elles, à trois sièges chacune. Par ailleurs, une enveloppe de 8,8 milliards de dinars a été débloquée pour les législatives du 12 juin. Selon un décret présidentiel signé par le président Tebboune, ce budget est consacré à la prise en charge des dépenses de quatre départements ministériels, chargés de la préparation et de l'organisation de ce scrutin, à savoir celui des Affaires étrangères (670 millions de dinars), de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire (7,195 milliards), le ministère de la Justice bénéficie d'une enveloppe financière de 150 millions, tandis que celui de la Communication se voit octroyer un budget de 785 millions.

Cette campagne, a insisté le président de l'ANIE, sera menée conformément aux dispositions de la nouvelle loi portant régime électoral et qui interdit aux candidats les dons provenant de personnes morales, qu'elles soient publiques ou privées, et surtout les dons provenant de l'étranger.

Nabila Amir

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LÉGISLATIVES : LE RENOUVEAU AU BOUT DE L'URNE

Après l'élection présidentielle, le référendum sur la Constitution, c'est au tour du scrutin législatif du 12 juin, dont la campagne démarre aujourd'hui, de marquer une autre étape du processus du renouveau national engagé par le président de la République. Dans ce sillage, nous avons approché un échantillon représentatif de l'élite nationale pour en définir les enjeux. Décryptage.

MOHAMED CHARFI À BLIDA

«Tout meeting sans respect du protocole sanitaire sera interdit»

EN PLEINE CRISE SANITAIRE, l'enjeu de la campagne électorale est aussi de veiller à la non-propagation du virus. Pour ce faire, l'Anie propose une panoplie de mesures, au respect desquelles, elle veillera scrupuleusement.

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) Mohamed Charfi, a rappelé, hier, aux partis politiques et aux candidats indépendants l'exigence du respect strict du protocole sanitaire lors des meetings. «Tout rassemblement dans le cadre de la campagne électorale qui ne respecte pas les consignes sanitaires imposées par la commission sanitaires de l'Anie sera interdit», a-t-il lancé. Lors de sa visite, hier, dans la wilaya de Blida où il a inspecté des salles réservées au déroulement de la campagne, il a affirmé qu'une correspondance a été adressée dans ce sens aux concernés, y compris les encadreurs des bureaux de vote. Selon lui, «le wali va interdire tout meeting où les conditions sanitaires ne sont pas respectées». «Le port de la bavette, la distanciation sociale et la mesure de la température pour chaque entrant sont obligatoires», a insisté Charfi qui a précisé que toute salle ne doit se remplir qu'à moitié. Selon le président de l'Anie, c'est le protocole sanitaire adopté lors du dernier référendum sur la Constitution et qui avait donné des résultats satisfaisants qui sera reconduit lors des élections législatives du 12 juin prochain. Parlant du dispositif, il a affirmé que «chaque coordination de l'Anie dans une wilaya aura son manager Covid, dont le rôle est de veiller au respect du protocole sanitaire dans une salle où tout le monde doit être assis». S'agissant des centres et bureaux de vote, il a indiqué que leur nombre a respectivement atteint 15.000 et 66.500. «Par contre, le nombre des encadreurs des bureaux n'a pas changé, contrairement à celui des suppléants qui a doublé en perspective de la hausse des recours et des contestations», a-t-il renchéri. Enfin, au cours d'une halte à la salle Mohamed-Baâziz qui abritera des meetings, le président de l'Anie a souhaité que ces élections «soient une fête populaire». «Le bon déroulement des élections ces dernières années en Algérie a conduit certains pays à solliciter l'Anie pour profiter de son expérience», a-t-il indiqué.

■ M. Benkeddada

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

DES MILLIERS DE CANDIDATS ENTAMENT, AUJOURD'HUI, LEUR CAMPAGNE POUR LES LÉGISLATIVES

AU «FRONT» ÉLECTORAL !

LES candidats de quelque 1 500 listes, dont plus de la moitié présentée par des indépendants, se lancent dans la course pour les législatives du 12 juin prochain. Les dépenses liées à la préparation et à l'organisation de ce scrutin ont nécessité une enveloppe de 8,8 milliards de dinars.

HASNA YACOUB

C'est parti ! La campagne électorale pour les législatives anticipées du 12 juin prochain s'est ouverte officiellement, aujourd'hui. Près de 17 000 candidats sont en lice pour un siège à l'Assemblée populaire nationale (APN). Ils sont répartis sur quelque 1 500 listes dont plus de la moitié présentée par des indépendants. Ces derniers et après avoir obtenu le quitus de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) pour prendre part à ce rendez-vous électoral, sont appelés à sillonner les différents coins du pays et multiplier les actions pour convaincre les électeurs d'aller voter, mais surtout d'opérer le «bon choix» pour faire entendre leurs voix à travers la prochaine législature. Durant trois semaines, les candidats à la chambre basse du Parlement devront se déployer auprès des électeurs en organisant des rassemblements, meetings et de multiples rencontres de proximité pour présenter leurs programmes et leurs visions respectifs de l'Algérie nouvelle. Cette élection qui sera inédite à plus d'un titre, étant la première à se tenir sous l'égide du président Tebboune et à être régie par la nouvelle loi électorale, va voir une participation remarquable de jeunes et de femmes, inscrits dans leur grande majorité sur des listes indépendantes. C'est dire que les indépendants s'imposent de fait comme la nouvelle force politique du pays et il n'est pas à écarter que ces derniers fassent un raz-de-marée lors du prochain scrutin, constituant, dans les toutes prochaines semaines, la nouvelle majorité présidentielle. Une nouvelle donne qui va, selon plusieurs analystes politiques, redistribuer les cartes et permettre l'émergence d'une scène politique dont les principaux acteurs seront loin de toute affiliation partisane.

Les candidats vont tenter de convaincre...

Les partis politiques, dont une grande majorité a perdu tout crédit auprès du peuple, vont être de fait, relégués à un second rôle et cela malgré leur tentative de «recyclage» à travers la présentation de nouveaux visages, jeunes et propres. Si un tel pronostic venait à se confirmer le 12 juin prochain, le changement promis se fera, à ne pas en douter, ressentir dans la future composante de l'Assemblée populaire nationale, longtemps dominée par deux partis au pouvoir, à savoir le FLN et le RND. Il faut préciser que lors du prochain scrutin et grâce à l'amendement de la loi électorale, l'argent sale a été écarté de la politique. Il n'y a plus aucun intérêt à payer pour être tête de liste puisque les membres de la prochaine législature seront élus avec le nouveau mode de « la liste ouverte à la proportionnelle ». Il s'agit d'un tournant et un changement radical dans lequel le choix de l'électeur ne pourra être falsifié. Ce dernier pourra non seulement voter pour une liste, mais surtout choisir le candidat auquel il donnera sa voix. La nouvelle loi électorale se distingue également par la limitation à deux mandats parlementaires et l'obligation au candidat de ne pas être «connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme». Et concernant l'argent, le financement de la campagne constitue un des axes importants des changements dans ce scrutin. Le nouveau régime électoral interdit aux candidats de bénéficier de dons provenant de personnes morales, qu'elles soient publiques ou privées, et surtout de dons provenant de l'étranger. Il fixe également un seuil de dépenses à la fois pour les candidats comme pour les partis et instaure le contrôle. Pour les jeunes candidats indépendants, les dépenses de campagne seront prises en charge totalement par l'Etat. Il faut préciser, par ailleurs, que l'organisation de cette élection va coûter une enveloppe conséquente de 8,8 milliards de dinars. Dans le détail, le ministère des Affaires étrangères a eu une enveloppe de 670 millions de dinars, celui de l'Intérieur 7,195 milliards de dinars, la Communication a obtenu la somme de 785 millions de dinars et la Justice 150 millions de dinars. Cet argent est destiné à prendre en charge les dépenses liées à la préparation et à l'organisation des législatives du 12 juin.

H.Y.

الحياة
ELHAYATONLINE

انطلاق الحملة الانتخابية اليوم

الأحزاب تدخل سباق التشريعيات...

تنطلق الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل اليوم، بحيث ستكون مختلف الأحزاب السياسية والقوائم الحرة على موعد مع نشطات مراطونية لعرض برامجهم الانتخابية، واستمالة أكبر عدد ممكن من الناخبين.

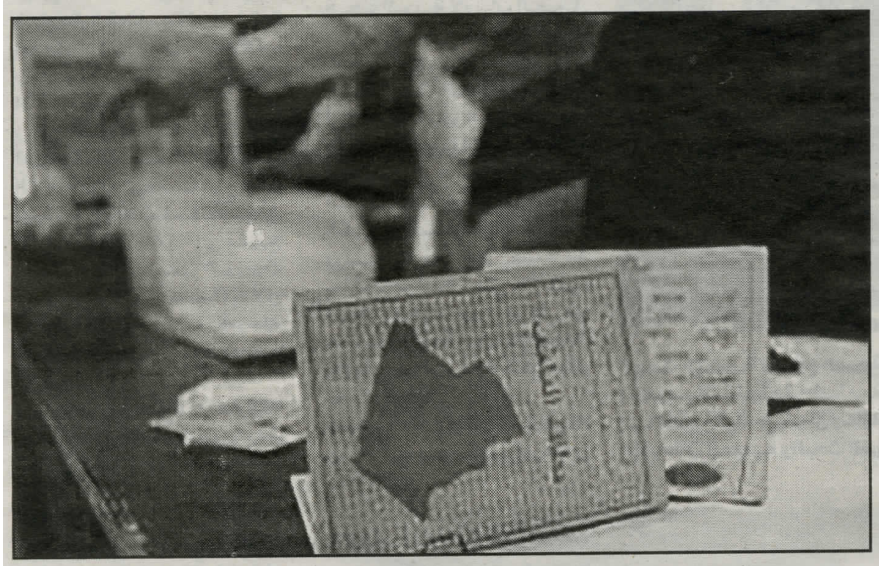

سلمى ساسي

» وسيخوض المترشحون الموعد الانتخابي المقبل على مدار 3 أسابيع كاملة غمار الحملة الانتخابية، لمحاولة إقناع الناخبين للذهاب بقوة إلى صناديق الاقتراع وانتخابهم للفوز بمقاعد في الغرفة السفلى للبرلمان.

وأكدت مختلف القوى السياسية تحضيرها الجيّد لهذا الموعد الانتخابي المهم والمصيري، بحيث أكد رئيس حمس عبد الرزاق مقري أنّ تشكيله السياسي في البرلمان سيعمل على إجراءات تهدئة على رأسها إطلاق جميع السجناء السياسيين واعتماد الجمعيات والأحزاب خصوصا التي عمّرت طويلا في أدراج السلطة.

وقال مقري إنّ حركة مجتمع السلم، سيكون لها شأن في الانتخابات التشريعية المقبلة، وأنّ حمس ستدخل سباق الانتخابات بقوة.

بدوره، يحضر حزب جبهة العدالة والتنمية لدخول التشريعيات بقوة، بحيث سبق للشيخ عبد الله جاب الله أن أكد مشاركة تشكيلته في الانتخابات التشريعية المقبلة بقوة، على اعتبار أنّ الفعل الانتخابي الحر والنزيه هو الوسيلة المثلى للتداول على السلطة، كما اعتبر أنّ الانتخابات القادمة امتحانا جديدا للسلطة، لتؤسس لمسار بعيد الثقة للشعب في العمل السياسي والفعل الانتخابي.

من جهته، أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أنّ هيئته تعمل على قدم وساق لضمان احترام البروتوكول الصحي، بما يسمح بإجراء الاستحقاقات التشريعية في ظروف صحية جيّدة.

وكشف شرفي أمس عن استحداث هيكل طبي، يضم أطباء مختصين لمتابعة مدى تطبيق إجراءات وقواعد البروتوكول الصحي للحد من تفشي فيروس كوفيد-19، طيلة فترة الحملة الانتخابية للتشريعيات التي ستنطلق اليوم، حيث قال "تم استحداث هيكل طبي لمتابعة مدى احترام قواعد البروتوكول الصحي يترأسه عضو باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، البروفيسور بونجار، والذي هو عضو كذلك باللجنة العلمية المكلفة بمتابعة فيروس كورونا".

وعيّن شرفي مسؤولين لتطبيق إجراءات البروتوكول الصحي على مستوى 58 ولاية، وأطلق على هؤلاء تسمية "كوفيد مناجير" لضمان إجراء الانتخابات في ظروف صحية آمنة.

وقال شرفي إنّ أعضاء الهيكل الطبي الذي تم إنشاؤه، يسهرون على تطبيق البروتوكول الصحي طيلة الحملة الانتخابية، وخلال التجمعات الشعبية على مستوى ولايات الوطن.

وتعهّد شرفي بالتعامل بصرامة وحزم لاحترام الإجراءات الوقائية والاحترازية، مؤكدا أنّ تسجيل أي تجاوزات في التجمعات، تدفع بهيئته إلى توقيفها مباشرة واتخاذ إجراءات صارمة في حق المخالفين للبروتوكول الصحي.

وقال شرفي إنّ من أبرز قواعد البروتوكول الصحي الذي هو نفسه الذي طبق خلال الاستفتاء على الدستور السابق باستثناء بعض التعديلات، هو استغلال نصف طاقة استيعاب القاعة المخصصة لاحتضان التجمعات، كما أكد المتحدث ذاته، أنّ البروتوكول الصحي يفرض ارتداء الكمامة واحترام مسافة التباعد الجسدي وقياس درجة الحرارة قبل الدخول إلى القاعة.

وفي هذا الإطار، أشار شرفي إلى أنّ هذا البروتوكول من شأنه تحقيق "التكامل والتنسيق" بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والمؤسسات الحكومية"، وكذا ضمان سلامة تنظيم عملية الاستفتاء.

وأكد من جهة أخرى، أنّ كل الظروف "مهيأة" لتمكين المواطنين من أداء واجبهم الانتخابي خلال هذا الموعد، الذي يعد -مثلما قال- "مفتاح المستقبل لبناء الجزائر الجديدة".◆

سلمى ساسي

لإنجاح الحملة الانتخابية والموعد الانتخابي المهم والمصيري منذ بداية الحملة إلى غاية إعلان النتائج، من خلال ضمان الشفافية والحياد.

وأوضح المتحدث أنّ الحملة الانتخابية ستتم وفق ضوابط وشروط سطرتها السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة وتنظيم الانتخابات، يتعيّن على كل المعنيين الالتزام بها. ودعا شرفي كل المعنيين بالاستحقاقات الانتخابية من أحزاب وقوائم حرة، إلى التحلي بروح المنافسة الشريفة والنزيهة، بما يسمح بإجراء هذا العرس الانتخابي في جو من النزاهة والشفافية بعيدا كل البعد عن أي تزوير انتخابي، أو أي شيء من شأنه عرقلة السير الحسن للعملية الانتخابية.◆

بروتوكول صحي خاص بالتشريعيات

شرفي: "عقوبات صارمة للمخالفين للإجراءات الوقائية"

» أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أنّ هيئته تعمل على قدم وساق لضمان احترام البروتوكول الصحي، بما يسمح بإجراء الاستحقاقات التشريعية في ظروف صحية جيّدة.

وكشف شرفي أمس عن استحداث هيكل طبي، يضم أطباء مختصين لمتابعة مدى تطبيق إجراءات وقواعد البروتوكول الصحي للحد من تفشي فيروس كوفيد-19، طيلة فترة الحملة الانتخابية للتشريعيات التي ستنطلق اليوم، حيث قال "تم استحداث هيكل طبي لمتابعة مدى احترام قواعد البروتوكول الصحي يترأسه عضو باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، البروفيسور بونجار، والذي هو عضو كذلك باللجنة العلمية المكلفة بمتابعة فيروس كورونا".

وعيّن شرفي مسؤولين لتطبيق إجراءات البروتوكول الصحي على مستوى 58 ولاية، وأطلق على هؤلاء تسمية "كوفيد مناجير" لضمان إجراء الانتخابات في ظروف صحية آمنة.

وقال شرفي إنّ أعضاء الهيكل الطبي الذي تم إنشاؤه، يسهرون على تطبيق البروتوكول الصحي طيلة الحملة الانتخابية، وخلال التجمعات الشعبية على مستوى ولايات الوطن.

وتعهّد شرفي بالتعامل بصرامة وحزم لاحترام الإجراءات الوقائية والاحترازية، مؤكدا أنّ تسجيل أي تجاوزات في التجمعات، تدفع بهيئته إلى توقيفها مباشرة واتخاذ إجراءات صارمة في حق المخالفين للبروتوكول الصحي.

وقال شرفي إنّ من أبرز قواعد البروتوكول الصحي الذي هو نفسه الذي طبق خلال الاستفتاء على الدستور السابق باستثناء بعض التعديلات، هو استغلال نصف طاقة استيعاب القاعة المخصصة لاحتضان التجمعات، كما أكد المتحدث ذاته، أنّ البروتوكول الصحي يفرض ارتداء الكمامة واحترام مسافة التباعد الجسدي وقياس درجة الحرارة قبل الدخول إلى القاعة.

وفي هذا الإطار، أشار شرفي إلى أنّ هذا البروتوكول من شأنه تحقيق "التكامل والتنسيق" بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والمؤسسات الحكومية"، وكذا ضمان سلامة تنظيم عملية الاستفتاء.

وأكد من جهة أخرى، أنّ كل الظروف "مهيأة" لتمكين المواطنين من أداء واجبهم الانتخابي خلال هذا الموعد، الذي يعد -مثلما قال- "مفتاح المستقبل لبناء الجزائر الجديدة".◆

سلمى ساسي

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Coup d'envoi aujourd'hui de la campagne électorale

Les indépendants en force

El-Houari Dilmi

Trois mois après la dissolution de l'Assemblée populaire nationale, l'Algérie s'apprête à se doter de la première législature de l'ère de l'après- Bouteflika. En effet, c'est aujourd'hui, jeudi, que débute la campagne électorale pour le scrutin législatif anticipé, prévu le 12 juin prochain. Près de 1.500 listes de candidatures dont plus de la moitié sont présentées par des indépendants ont été approuvées par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) pour prendre part à ces législatives. Pour bien négocier ce virage décisif dans la construction du nouvel édifice institutionnel, tracé par la feuille de route du président Tebboune, les candidats sont appelés, dès jeudi, à sillonner le pays et multiplier les actions pour convaincre les électeurs d'aller voter, mais surtout d'opérer le «bon choix» pour faire entendre leurs voix et participer à l'édification de la nouvelle Algérie.

Durant trois semaines, les candidats à la chambre basse du Parlement devront déployer différents modes d'action: rassemblements, meetings et rencontres de sensibilisation, pour exhorter les Algériens à voter en faveur du candidat de leur choix. Fait inédit, les candidats indépendants sont plus nombreux que ceux des partis politiques. Jamais autant de candidats indépendants n'ont pris part aux élections législatives, s'imposant comme une nouvelle force politique. Avec cette nouvelle donne, les observateurs de la scène politique nationale s'attendent à voir émerger une nouvelle scène politique avec l'apparition de nouveaux acteurs qui ont fait le choix de se lancer dans la course électorale loin de toute affiliation partisane. Un changement qui, de l'avis de ces mêmes analystes, devrait se ressentir dans la future composante de l'Assemblée populaire nationale (APN), longtemps dominée par les partis, qui ont perdu beaucoup de crédit aux yeux du citoyen électeur.

Et pour encourager les jeunes à participer à la vie politique, les dépenses de campagne des jeunes candidats indépendants seront prises en charge totalement par l'Etat, prévoit la nouvelle loi portant régime électoral. Le financement de la campagne électorale est régi par de nouvelles règles fixées dans l'ordonnance n°21-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral, s'inscrivant dans la lutte contre l'emprise de l'argent sur l'opération électorale. Les listes des candidats aux élections législatives ayant recueilli, au moins, 20% des suffrages exprimés peuvent obtenir un remboursement de 20% des dépenses réellement effectuées et dans la limite du plafond autorisé, et ce, après proclamation des résultats définitifs par la Cour constitutionnelle et la validation des comptes par la commission de contrôle des financements des comptes de campagnes électorales. En vue d'encourager les candidatures des jeunes à participer à la vie politique, l'Etat prend en charge leurs dépenses de la campagne électorale inhérentes aux frais d'impression des documents, d'affichage et de publicité, de location de salles, ainsi que de transport. Sont concernés par cette aide, les jeunes candidats indépendants âgés de moins de 40 ans le jour du scrutin.

LE JEUNE INDEPENDANT

CHARFI PERSISTE ET SIGNE :

«Les meetings seront annulés en cas de non-respect du protocole sanitaire»

A la veille du lancement de la campagne électorale, prévu ce jeudi 20 mai, l'Autorité nationale indépendante des élections souligne l'impératif du respect du protocole sanitaire mis en place par ses services, en coordination avec les autorités sanitaires, pour enrayer la propagation de la Covid-19. Selon la déclaration du président de l'ANIE, Mohamed Charfi, hier, le protocole instauré est «très strict» et toute transgression des mesures préventives impliquera, de facto, «l'annulation des meetings populaires» devant être organisés par les candidats aux législatives anticipées du 12 juin.

Lors d'une visite effectuée dans les wilayas de Blida et de Médéa en vue d'examiner les derniers préparatifs de la campagne électorale, M. Charfi a mis l'accent sur le respect de la distanciation physique ainsi que sur l'espace des salles devant abriter les rencontres des candidats. Il a aussi mis en exergue le rôle du Covid-Manager, qui est un médecin spécialiste devant veiller au respect du protocole sanitaire dans chaque wilaya. Ce poste a été créé récemment dans le cadre d'une nouvelle cellule centrale chargée du protocole sanitaire au vu de l'importance du nombre de candidats caractérisant ce scrutin, a-t-il poursuivi.

«Ce protocole sanitaire se décline en deux volets. D'abord, les mesures purement médicale, à savoir le port du masque, la prise de température et l'utilisation du gel hydroalcoolique. Ensuite, il y a la mise en place des Covid-managers, lesquels veilleront, au niveau des 58 wilayas, au respect de toutes ces mesures», a indiqué le président de l'ANIE.

Evoquant les détails techniques relatifs au scrutin, Mohamed Charfi a indiqué que la loi électorale précise que le président de l'Instance des élections peut mobiliser tous les moyens techniques et technologiques ainsi que toutes les ressources humaines nécessaires des commissions communales, et ce au vu de la spécificité du processus électoral. De même, l'ANIE est dotée d'un data centre à même de permettre à ses services, a-t-il indiqué, d'agir à temps et de mieux gérer le processus électoral.

«Le data centre de l'Autorité des élections a facilité la gestion des dossiers de candidature et tous les contentieux, en facilitant la transmission des dossiers des circonscriptions électorales au Conseil d'Etat dans un laps de temps de deux heures», a-t-il souligné.

Par ailleurs, M. Charfi a fait savoir que l'Autorité prévoit, pendant le mois de campagne électorale, des simulations montrant aux électeurs le déroulement de l'opération de vote, tout en expliquant la signification des différents choix éventuels des bulletins.

A propos de la charte d'éthique des élections, signée mardi passé par les représentants des partis politiques et ceux des listes indépendantes, M. Charfi a estimé qu'il s'agit d'«une première dans la pratique démocratique en Algérie», ajoutant qu'elle permettra de «mener ces échéances électorales dans un climat de concurrence politique loyale et selon les normes des pays développés».

«Avec la signature de cette charte d'éthique, nous espérons que la campagne électorale n'enregistre pas de dérapage verbal et se déroule dans le respect des lois de la République et des règles établies en termes de protection de la santé des citoyens», a-t-il souhaité.

Concernant les bureaux et les centres de vote, le premier responsable de l'Autorité des élections a affirmé qu'il n'y a pas «de grand changement» quant à leur nombre suite au nouveau découpage administratif, recensant à l'échelle nationale 66 000 bureaux et 12 000 centres de vote.

L'ANIE a connu cette semaine, rappelons-le, une activité intense avec l'opération de tirage au sort pour le choix du numéro d'identification locale pour les listes indépendantes et nationale pour les listes partisanes, ainsi que le tirage au sort de la plage horaire réservée aux différentes listes, partisanes et libres, dans les médias audiovisuels publics afin de présenter leur programme électoral. Il y a eu également des réunions avec les représentants des listes indépendantes afin de clarifier les dispositions du décret exécutif n°21-190 régissant le financement de la campagne électorale et l'aide de l'Etat au profit des jeunes candidats de moins de 40 ans.

Aziza Mehdid